الأمم المتحدة

الجمعيّة العامة

PROVISIONAL
A/PV.2273
31 October 1974
ARABIC

الدورة التاسعة والعشرون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الألفين والمائتين والثالثة والسبعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الخميس ٣١ من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد بوتفليقة (الجزائر)

- متابعة نظر قضية قبرص (١١٠)
  - أ - مشروع القرار المقدم من قبرص.
  - ب - تقرير اللجنة السياسية الخاصة.
- تمويل قوة الطوارئ التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فض الاشتباك (٨٤)
- تنظيم الأعمال.

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة أصلا باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية، كما ينبغي ارسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات.

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
Room LX-2332

مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر.

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، فان التاريخ النهائي لقبول التصحيحات سيكون في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤.

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل.

74-70221/A

Digitized by UNOG Library

— مواصلة نظر البند ١١ من جدول الأعمال

قضية قبرص :

(أ) مشروع القرار المقدّم من قبرص (A/L.738) ؛

(ب) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/8220).

السيد فلورين (جمهورية ألمانيا الديموقراطية) (الكلمة بالروسية) : خلال المناقشة العامة في هذه الدورة للجمعية العامة ، فان كل الوفود تقريبا قد عبرت بالاجماع عن رضائها التام للجهود التي توجب بالنجاح والتي ترمي الى دعم الأمن الدولي ، والى تعميق عملية الانفراج الدولي . ان بؤرات النزاع التي أثرت خلال عشرات السنوات على العلاقات الدولية والتي أدّت عدة مرات بالعالم الى حافة الحرب النووية قد أبعدت الى حد ما ، الا أن التدخل الاجنبي في قبرص يدل على أن أعداء الانفراج لم يضعوا أسلحتهم بعد .

لقد أعلن ممثل جمهورية قبرص في كلمته :

" ان ما يحدث في قبرص لم يكن عرضا ، والانقلاب لم يأت بالصدفة ، والغزو لم يأت بالصدفة أيضا (A/PV.2270 the meeting, Pl.) ، وهذا صحيح ، فان هجوم بعض أوساط حلف شمال الأطلنطي ضد سيادة ووحدة أراضي قبرص ، وسياسة عدم الانحياز التي تنتهجها وهي دولة عضو في الأمم المتحدة ، هذا هو الذي أدى الى هذا الموقف الخطير في شرق البحر المتوسط ، وعرض السلام الدولي للخطر .

ولقد رد ممثل دولة عضو بحساسية بالغة ، حينما كانت هناك اشارة الى الدور السيئ الذي قامت به بعض قوى حلف شمال الأطلنطي في قضية قبرص ، ولقد تكرر هذا الأمر على هذا النحو في مجلس الأمن وهنا في الجمعية العامة أيضا ، ويمكننا أن نطرح السؤال الآتي : لماذا هذا ؟

ان الجواب عليه هو أن هناك دوائر / صاحبة نفوذ في دولته تؤيد قوى حلف شمال الأطلنطي التي — لاعتبارات استراتيجية وسياسية — تريد أن تغير سياسة عدم الانحياز التي تنتهجها حكومة قبرص ، ان شعب قبرص الذي يعيش في محنة هو ضحية سياسة التوسع التي تنتهجها بعض دوائر حلف شمال الأطلنطي التي تعتقد أنها بهذا تعيد الحرب الباردة .

وبالنسبة للأمم المتحدة فان هذا يحدد مهمتها التي تتمثل في ضرورة استخدام كافة الامكانيات المتاحة من أجل التوصل الى تسوية لقضية قبرص ، مع الاعتماد أساسا على مبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

ان جمهورية ألمانيا الديموقراطية تقيم منذ وقت طويل علاقات ودية وطيبة مع جمهورية قبرص ، وهي تدافع عن الحقوق المشروعة للشعب القبرصي وعن وحدة أراضيه وسياسه دولته ، وتعرب عن تأييدها لها ، والجميع يعرب عن امتنانه للقرار الذى اتخذته قبرص انطلاقا من سياستها الوطنية بأن تنتهج سياسة عدم الانحياز ، واستجابة للنداءات التي وجهتها حكومة قبرص ومنظمة الأمم المتحدة ، فان جمهورية المانيا الديموقراطية أسوة بدول أخرى قدمت الاغاثة للضحايا الذين تعرضوا للتدخل الأجنبى . وانني اتجه بفكرى بصفة خاصة الى عشرات الآلاف من اللاجئين الذين تعين عليهم أن يتركوا وطنهم والذين يتعرضون للمعاناة ولآلام خطيرة للغاية ، لقد أرسلنا الأغذية والأموال والمساعدات الى قبرص ، ووفرنا كذلك المواد الطبية للجرحى الذين يوجدون في المستشفيات ، واننا نحاول التخفيف عن الشعب القبرصي لما يلاقيه من معاناة ، ونحن اذ نفعل ذلك ، فاننا ندرك تماما الحقيقة القائلة بأن حل المشكلات الانسانية ، بصورة دائمة ، لا يمكن أن يتم الا عن طريق التسوية السياسية لهذا النزاع .

وعند البحث عن حل للمشكلة القبرصية ، فانه ينبغي علينا أن نقيم في الاعتبار في هذا الصدد كافة الجوانب الأساسية الآتية :—

في المقام الأول ، اعادة النظام الدستورى واقرار السلام بالنسبة للطائفتين القبرصيتين ، وهذه المشكلة يمكن أن تحل ، وينبغي أن تحل من جانب الشعب القبرصي دون أى تدخلات أجنبية وينبغي أن تتضافر جهود الأمم المتحدة لتحقيق نجاح في هذا الصدد ، واننا لنحيي الجهود التي بذلتها حكومة قبرص والتي ترمي الى حل المشكلات الداخلية عن طريق المفاوضات .

وفي المقام الثاني ، فان جهود الأمم المتحدة ينبغي أن ترمي الي وضع نهاية للتدخل والي انسحاب كافة القوى الأجنبية وكافة الموظفين الأجانب من الأراضي القبرصية ، ان هذه الجهود ينبغي ان ترمي أيضا الى ضمان سيادة قبرص واستقلالها ، والمحافظة على طابع عدم الانحياز الذى تتميز به هذه الدولة ، كما يطالب بذلك قرار مجلس الأمن الصادر في هذا الصدد (١٩٧٤/٣٥٣) يجب ان تقوم الأمم المتحدة بأعمال حاسمة في هذا الشأن من أجل القضاء على هذه البؤرة من بؤرات النزاع ، ويجب أن تتوفر الظروف الخارجية التي تمكن من تسوية المشكلات الداخلية لقبرص ، وفضلا عن ، فان الامر يتعلق أيضا بالاحترام الكامل لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بكافة الدول ، أيا كانت أوضاعها السياسية أو احجامها .

Digitized by UNOG Library

ومن هذا المنطلق ، فان رئيس مجلس الدولة لجمهورية المانيا الديموقراطية ورئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا ، أعلنا خلال المباحثات الأخيرة التي أجريناها ، انهما يريان أنه لا بد من تأمين السيادة والاستقلال ووحدة الأراضي لجمهورية قبرص وأن يتم ذلك على وجه السرعة وفقا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، وأنه ينبغي أيضا حل الجوانب الدولية لمشكلة قبرص في نطاق الأمم المتحدة.

ويتضح ذلك من الأحاديث المختلفة التي أدلى بها السادة الأعضاء ، ان هناك اتفاقا واسعا بصفة عامة حول الأهداف الرئيسية التي يمكن بناء عليها حل المشكلة القبرصية. ومع ذلك فان هناك سؤالا مطروحا يقول بأية وسائل يمكن تحقيق هذه الأهداف ؟ ان الممارسة تثبت أن الحل يعد مستحيلا في الاطار الضيق لمنظمة حلف شمال الأطلنطي ، لا سيما وأن كافة هذه الدول لا تعامل حكومة قبرص على أساس أنها شريك متكافئ في المباحثات .

ان أحداث قبرص قدمت الدليل على الطابع اللامعقول للضمانات التي نصت عليها اتفاقات جنيف وزيورخ . ان هذه الضمانات كانت دائما ضد مصالح شعب قبرص . ان هذا النظام ذات الضمانات الذى يقوم على أساس المصالح السياسية لبعض الدول الامبريالية ، ليس له مبرر في عصرنا هذا ، وليس هناك مبرر لوجوده فيما بعد .

وامام هذا التقدير للموقف ، فاننا نتوصل الي الخلاصات التي تتفق مع المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفييتي في بيانه يوم ٢٢ آب/أغسطس عام ١٩٧٤ . ولا بد من أن يدعي في نطاق الأمم المتحدة لعقد مؤتمر ينبغي أن تشترك فيه الدول الأعضاء في مجلس الأمن وبالمثل ، قبرص ، اليونان ، تركيا ، ودول أخرى ولا سيما الدول غير المنحازة . ان المهمة الرئيسية لهذا المؤتمر ، ينبغي أن تكون في المقام الأول وضع نهاية للتدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية لقبرص : بانسحاب كافة القوات المسلحة الأجنبية . ان الحقائق توضح أنه لا بد من أن تكون هناك ضمانات حقيقية ودائمة في قبرص تؤمن استقلالها وعدم امتهان أراضيها والنمو السلمي لنظامها الداخلي .

ان نظام الضمانات الجديد أو الذى سينشأ جديدا ، ينبغي أن يمكن من تحاشي كافة المحاولات التي ترمي الى تحويل قبرص الى حاملة طائرات لا يمكن اغراقها لخدمة مصالح مجموعة من الدول . وينبغي أن تتضمن الأعمال الصحيحة والعادلة لقرارات المؤتمر وفي رأينا أن تلك مهمة ينبغي أن يضطلع بها أعضاء مجلس الأمن الدائمين لأن عليهم كما نعرف مسئولية خاصة للغاية بالنسبة لتأمين السلام والأمن الدوليين .

Digitized by UNOG Library

ان التدخل الأجنبي في قبرص مازال مستمرا منذ بضعة شهور بالفعل ؛ وهو ينشئ بالنسبة للشعب القبرصي في كل يوم معاناة والآم كثيرة وعجزا في المواد الاقتصادية .

ان الموقف الاقتصادى مازال يزداد سوءا . ان المساعدة التي تأتي من البلدان الأخرى ، لا يمكن أن تحسن من ظروف المعيشة الصعبة للغاية بالنسبة لشعب قبرص الا في حدود معينة وضيقة ، ان شعوبا أخرى تنظر الى وجود مثل هذه البؤرة من بؤرات النزاع بقلق وانشغال بالغين وترى فيها تهديدا لأمنها الذاتي وتهديدا لتعزيز جو الانفراج الدولي .

اننا نشارك الرأى القائل والذى عبر عنه كثير من الوفود والذين قالوا ان مأساة قبرص تشكل سابقة في نطاق الأمن وتهدد وجود الدول الصغيرة والدول المتوسطة . وانطلاقا من هذا فانها تشكل سابقة بالنسبة للأمم المتحدة ذاتها .

ولهذا فان على منظمتنا أن تعمل دون ما ابطاء مستلهمة روح المقترحات التي ذكرتها حتى تحقق ثقة الشعوب حيال الأمم المتحدة باعتبارها منظمة عالمية للأمن الجماعي . ان جمهورية المانيا الديموقراطية فيما يتعلق بها مستعدة للتعاون بطريقة بناءة وملائمة .

السيد سايتو (اليابان) : ان حكومة اليابان قد تابعت التطورات الأخيرة في قبرص باهتمام كبير . ان الموقف خطير ، واذا لم يتحسن الموقف فانه سوف يمثل تهديدا للسلم والأمن الدولي في شرق البحر الأبيض المتوسط . وما من شك ، في أن استمرار الموقف الحالي سوف يؤدى بالتأكيد الى مأساة انسانية أكبر ومعاناة لشعب الجزيرة .

وقد اشتركت الأمم المتحدة طويلا في مسألة قبرص ، وانني مقتنع تماما من أن المنظمة تستطيع ، وينبغي عليها أن تلعب دورا هاما جدا في تحقيق تسوية سلمية لمشكلات الجزيرة . اننا نأمل أن المناقشة الحالية في الجمعية العامة سوف تكون دافعا جديدا لتلك الجهود .

دعونا نأمل ، في ذلك ، ونرجو أن تجرى المناقشة بطريقة بناءة وبطريقة مخلصة للتوصل الى تسوية مرضية لكافة الأطراف المعنية . ولهذه الغاية ، فمن المهم بدرجة كبيرة أن نبذل كافة جهودنا كي نتفق على قرار يكون مقبولا من كافة الأطراف المعنية .

ان وفدى قد استمع باهتمام بالغ للبيانات التي القيت في اللجنة السياسية الخاصة من ممثلي الطائفتين . انها بيانات مملوءة بالمعلومات وقد أسهمت دون شك بدرجة كبيرة كي تزيد وتوسع معلومات وفهم الوفود حول الموضوع .

Digitized by UNOG Library

يبد و لوفد ى أن أراء الأطراف المعنية تختلف كثيرا عن بعضها البعض حول مسائل كثـــيرة هامة، ولكنها تتفق حول المبدأ الرئيسي الهام ، ألا وهو أن أى حل لا بد أن يقوم على احـــترام سيادة قبرص واستقلالها السياسي وسلامة أراضيها . وهى متفقة أيضا في معارضة أى شكل مـــن أشكال التقسيم أو ضم قبرص أو أى جزء منها الى بلد آخر . هذه المبادئ ينبغي أن تكون نقطـــة البدء لكافة الجهود لتحقيق تسوية لهذه المشكلة المعقدة .

ان حكومة اليابان لتعتقد اعتقادا جازما أن كافة الجهود لا بد وأن تبذل للتوصل الـــى حل مبكر للمشكلة يقوم على أساس وجود الطائفتين ، هذا الحل لا بد أن يضمن الالتزام بتلك المبادئ.

ان المبادئ المتضمنة في القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في الموضوع وأهمها القـــرار ٣٥٣ (١٩٧٤) ، لا بد أن تؤخذ أيضا في الاعتبار في محاولة تحقيق التسوية .

ان تخفيض وسحب القوات الأجنبية غير تلك المسموح بها وفقا للاتفاقية الدولية، والتسويـــة المبكرة لمشكلة اللاجئين والمشردين ، انما تعتبر عناصر بالغة الأهمية في تلك القرارات ولا بـــد أن تضمن في التسوية .

وفي موقف يتسم بالكآبـة في جوانب كثيرة ، فان المحادثات المستمرة بين قادة الطائفتـــين السيد / كليريدس والسيد / دينكتاش انما تعتبر بارقة أمل . ومن المؤكد أن نطاق مناقشاتهما انمـــا يقتصر بصفة رئيسية على المشكلات الانسانية ، ولكن استمرار الحوار بين الطائفتين يقدم أفضـــل طريق في الظروف الحالية للتحكم في الموقف والتخفيف من المعاناة الانسانية وتمهيد الطريـــق للمحادثات السياسية التي تؤدى الى تسوية سلمية .

ان حكومتي لتأمل أن كلا من الحكومتين التركية واليونانية سوف تقدمان دعمهما الكامـــل للمحادثات ، وأن المفاوضات السياسية يمكن أن تفتح بعد وقت قصير وتشترك فيها الأطـــراف المعنية بما في ذلك الحكومات التركية واليونانية .

ان المبادرة التي اتخذها سعادة الدكتور كورت فالدهايم ، الأمين العام الموقر للأمـــم المتحدة ، والتي أدت الى بدأ المحادثات بين قادة الطائفتين انما تعتبر مثلا حدث في الآونـــة الأخيرة من جانب الأمم المتحدة لتحقيق التوصل الى تسوية سلمية لهذه المشكلة القائمة منذ وقـــت طويل . ان الأمم المتحدة قد اهتمت بمسألة قبرص لعدة سنوات وأسهمت اسهاما كبيرا في صيانـــة السلم في تلك الجزيرة التي انهكتها المتاعب وذلك من خلال قوات حفظ السلام والممثل الخـــاص

Digitized by UNOG Library

للسكرتير العام الذى ساعد في تنظيم المحادثات بين الطائفتين . ان نشاطات قوة الأمم المتحدة في قبرص منذ الأحداث التي بدأت في الصيف الماضي نشاطات معروفة جدا . وقد أيدت اليابان هذه الجهود وسوف تستمر في تأييدها .

ان حكومتي لممتنة بصفة خاصة لمبادرات الأمين العام فيما يتعلق بالحوار بين قادة الطائفتين وتأمل أن الأمين العام سوف يواصل جهوده وسوف يتخذ مبادرات ايجابية لتحقيق تسوية سلمية. ان حكومتي سوف تؤيد تلك المبادرات من كل قلبها وسوف تقدم كل تعاون ممكن .

السيد مالدوناد و أجورى (جواتيمالا) (الكلمة بالاسبانية) : اذا حاولنا أن نستعرض النقاط المختلفة التي عرضت أثناء المناقشات واذا ما بحثنا المشكلة في قبرص فاننا نلاحظ أن المشكلة من اختصاص مجلس الأمن ولا سيما وأن هيئتنا الموقرة تعمل في نطاق ميثاق الأمم المتحدة .

ان احترام السيادة ووحدة الأراضي واستقلال الدول يشكل أبعاد أية توصيات نصدرها وأن الأمر كذلك بالنسبة لحقوق شعب قبرص وهو حق تسوية مشكلاته الداخلية ومشكلاته الوطنية وفقا لنظامه الدستورى . وكما أن له الحق أيضا في أن يعيش وأن يقيم في أرض بلاده حتى يمارس هذه الحقوق في الحياة وحتى يواصل تطلعاته الى الرفاهية والى الحرية .

ولهذا فان وفدى يؤيد بقوة كل جهد يرمي الى تأمين هذه الحقوق وتلك الواجبات .

ان أيا من الدول الضامنة لوجود قبرص لا يمكنها أن تتملص من الالتزامات الناجمة عن معاهدة الالتزامات خاصة وأن هذه المعاهدات قد قامت في نطاق ميثاق الأمم المتحدة ، وينبغي أن يكون احترامها قائما بأكبر قدر ممكن واذا حدث خلاف بأى طريقة بين المعاهدة وميثاق الأمم المتحدة فيجب أن يكون واضحا ان الالتزامات الواردة في الميثاق يجب أن تحجب أى التزام آخر ناشئ بموجب اتفاقية دولية أخرى .

ان الالتزامات التي يمليها الميثاق هى التي ينبغي أن تسود ، ان الميثاق ينص على أن أعضاء الأمم المتحدة في علاقاتهم الدولية ينبغي أن يمتنعوا من اللجوء الى التهديد أو استخدام القوة ضد وحدة الأراضي والاستقلال السياسي الذى تطالب به كل الدول . ونخرج من هذا أن عدم احترام هذه الالتزامات بأى طريقة يشكل انتهاكا للميثاق . وأن الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل أن تكون قبرص صاحبة السيادة من جديد وأن تمارس حقوقها تماما كدولة صاحبة سيادة تجعل

Digitized by UNOG Library

وفد جواتيمالا يذهب الى ما هو أبعد مما ينص عليه الميثاق وأقول في هذا الصدد أن المشاكل الداخلية في قبرص ينبغي أن يحلها شعب قبرص نفسه .

ان وفد جواتيمالا يرى أن قبرص باعتبارها عضو في الأمم المتحدة ينبغي أن تكون قادرة على الاضطلاع بمسئولياتها الدولية ومن بين هذه المسؤوليات الواجبات التي يفرضها عليها الميثاق . وذلك لا يمكن أن يتحقق الا اذا سحبت القوات التي تدخلت في الجزيرة وأتيحت الفرصة للجزيرة لكي تمارس حقها الطبيعي .

ومن ثم فان وفد جواتيمالا يؤكد كذلك قرار يدعو الى تأكيد الاستقلال الوطني واستقلال قبرص ويؤيد كافة الجهود الرامية الي عودة كافة المواطنين القبرصيين الى منازلهم ووطنهم ويدين كل عمل يستهدف حرمان دولة من نظامها الدستوري ويهدد سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها أو الذي يدمر مبدأ التضامن القائم بين السكان الذي ينبغي أن يعيشوا في اطار طوائف سياسية واجتماعية ودينية داخل مجتمع واحد . الذين ينبغي لهم العيش في طوائف سياسية واجتماعية ودينية داخل مجتمع واحد .

Digitized by UNOG Library

السيد بلليزى (مالطة) (الكلمة بالانجليزية) : ان قضية قبرص قضية اهتمت بها الأمم المتحدة منذ أكثر من عشر سنوات ، ولكن الشكل الذى تتخذه القضية هذا العام بعد الأحداث المفجعة التي حدثت تعطيها شكلا ليس له سابق من قبل ويعد شكلا متفجرا ايضا . ان قضية قبرص ربما تكون مثلا للنتائج المؤسفة التى تنجم حتما عن المشكلات السياسية حينما نسمح لها بأن تطل وقتا أطول عن الوقت المعقول . ان عجز الأطراف على التوصل الى حل عن طريق التفاوض بالنسبة لمشكلة قبرص .. كما كان ذلك قبل تموز/ يوليو ـ يعد عاملا هاما ادى الى الموقف الحالي الخطير للغاية . ان هذا العجز قد تأثر دون شك بالظروف التي تحيط بالمشكلة وبكافة الأطراف التي أسهمت في تفاقمها ، وبكافة الأطراف التي يمكن ان توجد حلا دائما لها . وكما أعلن السيد الأمين العام في كلمته في تقريره السنوى :

" ان تجربة قبرص دللت على أنه من المهم جدا أن جهود الصنع على السلام لا ينبغي أن تدخر من أجل السعي الى تسوية المشكلات الكامنة . واذا مكنا لهذه المشكلات أن تبقى طويلا ، فانها قد تنسف الجهود السياسية في مجال السلام . واذن يتعين على كافة الأطراف المعنية أن تعمل على اقرار هذا السلام " (A/9601 اضافة ١ صفحة ٩) .

وأرجو أن يستفاد من هذا الدرس أنه ينبغي أن تتولد عن المأساة التى عانت منها قبرص ارادة قوية من المجتمع الدولي الذى يتعين عليه أن يتصدى للمشكلات السياسية قبل أن تستعصي على الحل . وينبغي على المجتمع الدولي أن يؤكد حق دولة قبرص في أن تعيش في ظل السيادة وفي أن تكون دولة من دول عدم الانحياز وفي أن تمارس حياتها كما ينبغي .

وليس في نيتى أن أتحدث طويلا عن الأحداث التى أدت الى الموقف المؤسف والمتفاقم الخطورة في قبرص . ان هذه الأحداث نعرفها جميعا جيدا ، وبالرغم من أنه ينبغي أن نتذكرها دائما في الوقت الذى نسعى فيه الى حل لهذه المشكلة ، فانه يتعين علينا أن نتجه جهودنا الآن نحو المستقبل ونحو الحاضر أيضا . ومع ذلك فانه من المستحيل أن نتحدث عن المشكلة دون أن نتذكر الماضى القريب .

حينما قامت هذه الجمعية بمقتضى قرارها (٢٠٧٧ د ٢٠) بدعوة كافة الدول باحترام سيادة ووحدة الأراضى لجمهورية قبرص وأن تكف عن أية تدخلات توجه ضد هذه الجمهورية ، فانه ربما كان قد بدا للملاحظين على أن هذا أمر لا معنى له نظرا للبنود الأساسية والأحكام الاساسية

Digitized by UNOG Library

الواردة في نطاق الأمم المتحدة . ان الجمعية العامة للأمم المتحدة قد وجهت هذا النداء الذى لم يكن سوى تكرار للأهداف والمبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وذلك على أية حال يؤكد الحقيقة القائلة بأنه أيا كانت الاعتبارات الخاصة بجمهورية قبرص ، فان أحدا لايستطيع الا أن يؤكد احترامه لوحدتها ولاستقلال أراضيها ولسيادتها . ان كل الدول صاحبة السيادة والمتكافئة في منظمة الأمم المتحدة ينبغي أن تحظى بكافة الحقوق التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة . لقد كانت محاولة القضاء على حكومة قبرص ورئيسها المنتخب الأسقف مكاريوس عملا من أعمال الاعتداء ضد دولة ذات سيادة فان الحكم العسكرى في اليونان قام بعمل غير مسئول كانت حسنته الوحيدة أنه مكن شعب اليونان من أن يملى قوله ويقضى على النظام الدكتاتورى فى بلده . ان ما حدث في قبرص هو عمل من أعمال التخريب . ان ذلك قد أثار تركيا في أن تتدخل تدخلا عسكريا وتغزو الجزيرة ، ان الغزو التركي الأصلي كان يمكن ان يكون مفهوما اذا ما كان يتصل بالحفاظ على سلامة الطائفة التى تتحدث التركية في قبرص ، وقد خلق ذلك أزمة اهتم بها مجلس الأمن في سلسلة من الاجتماعات في تموز/ يوليو ، آب / أغسطس الماضي . ولكن على الرغم من دعوة مجلس الأمن الواضحة والقاطعة الى وقف اطلاق النار وانسحاب القوات الأجنبية طبقا لقرار مجلس الأمن ٣٥٣ في تموز/ يوليو سنة ١٩٧٤ ، فان تركيا استمرت في ارسال قواتها وتقوية قبضتها على الجزيرة . وقرار مجلس الأمن هذا قد طلب كذلك احترام استقلال وسيادة وسلامة أراضى قبرص وانهاء التدخل الأجنبى وسحب الافراد العسكريين واعادة الحكومة الدستورية .

وعلى عكس تلك الدعوة ان ٣٦ ٪ من أرض قبرص تحت الاحتلال العسكرى الأجنبى ، وحوالى ثلث سكان قبرص قد أصبحوا في حكم اللاجئين داخل بلدهم . ومثل هذا الموقف لا يؤدى الى انشاء الظروف التي يمكن استعادة الحكومة الشرعية فيها . وعلى العكس من ذلك ، فان ذلك لايمكن من تحقيق أية حالة للعودة الى الحالة الطبيعية . انه تهديد للسلم في منطقة البحر الأبيض المتوسط . وهذا ما أعرب عنه من مجموعة دول عدم الانحياز التي تنتمي اليها بلدى وذلك في الاعلان الذى صدر فى الوثيقة S/11424 في ٧ آب/ أغسطس ١٩٧٤ ، وباعتبار مالطة بلدا في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، فاننا نهتم بالأحداث في قبرص ونؤيد اعلان الدول غير المنحازة ان ذلك الاعلان قد أعاد تأكيد التأييد الكامل للأسقف مكاريوس المختار ديمقراطيا ، وطلب

Digitized by UNOG Library

تنفيذ أهداف قرار مجلس الأمن ٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ ، تنفيذا مباشرا وكاملا ، وأكد الحق الأصيل للشعب والحكومة الشرعية لقبرص كي تشارك مشاركة كاملة وحرة في كافة القرارات التي تؤدى الـــى اعادة الظروف الى وضعها الطبيعي والى صيانة سيادة واستقلال وسلامة أراضى قبرص . وأكـــد أن استقلال وحرية وعدم انحياز قبرص أمر أساسي للسلم والاستقرار ليس فقط في منطقة البحر الأبيـــض المتوسط ، ولكن في العالم أجمع .

Digitized by UNOG Library

وفوق كل شئ ، فان مجموعة دول عدم الانحياز قد أكدت أن التأخير فى سحب القوات العسكرية الأجنبية من قبرص يمثل تهديدا مباشرا للسلم والأمن الدولي . وكما ذكر بشكل متكرر ، فان السلم لا يتجزأ وتهديد استقلال وأمن بلد غير منحاز هو تهديد لكافة الدول . وفى هذا الاطار ، اطار أهمية صيانة السلم والأمن الدولي ، فان مسألة قبرص ينبغى — اذا ما كان الأمر يتعلق بأسباب ذاتية فقط — أن تعتبر مسألة هامة بالنسبة لكافة أعضاء الأمم المتحدة ولكن بالاضافة الى هذا البعد دعونا لا ننسى للحظة واحدة القدر الهائل من المعاناة البشرية والآلام واليأس الذى يعانى منه شعب قبرص بعد التدخل الأجنبي فى شئونه الداخلية . ان التخفيف المباشر لهذه المعاناة لابد ولأسباب انسانية واضحة أن يحتل أولوية أولى لدى المجتمع الدولى . ومن وجهة النظر هذه ، فان الطريق نحو حل عادل يتم التفاوض بشأنه ويشترك فيه شعب قبرص كله ، يمكن تسهيله . ولكن تخفيف المعاناة انما يتضمن أكثر من المعاونة الانسانية التى يحتاج اليها الشعب هناك والتى قدرها المفوض السامى للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بقيمة ٢٢ مليون دولار حتى نهاية العام الحالى . ان ذلك يعنى بالاضافة الى كل هذا ، الاعادة السريعة لكل المشردين الى منازلهم وممتلكاتهم وواقع الأمر فانه من المستحيل ان نتصور أى تسوية لمشكلة قبرص دون أن نحل أولا المشكلة المباشرة للشعب المشرد .

لقد أشرت سلفا ، وبشكل موجز ، لاهتمام بلدى اهتماما عميقا بالموقف فى قبرص . ان ذلك الاهتمام والقلق انما ينبع ، ليس فقط من التقارب الجغرافى ، وأواصر الصداقة المتينة مع جمهورية قبرص ، ولكنه ينبع من أننا — كلانا — بلد صغير غير منحاز يعتقد فى التطبيق العملي لمبادئ عدم الانحياز والأمن والتعاون فى أوروبا ، ويعتمد على نظام الأمن الجماعى وفقا لميثاق الأمم المتحدة . اننا نهتم اهتماما بالغا بأن هذه المبادئ التى أعيد تأكيدها وتدعيمها فى اعلانات مختلفة للأمم المتحدة بما فى ذلك الاعلان الخاص بتقوية السلم الدولى والاعلان الخاص بعلاقات الصداقة بين الدول ، هذه لابد أن تطبق عمليا . ومن الحتمى على هذه المنظمة أن ترفع صوتها فى كل وقت وفى أية ظروف يتم فيها خرق هذه المبادئ الأساسية . وفى ضوء هذه الاعتبارات الأساسية ، فان وفدى سوف يتخذ موقفه حول أى مشروع قرار يعرض امامنا .

Digitized by UNOG Library

ان وفدى ليعتبر أن مشروع القرار بالوثيقة A/L.738 انما يتضمن كافة العناصر الضرورية ، حتى أنه اذا ما طبق بشكل عادل وبشكل كامل ، فانه يمكن ان يؤدى الى حل دائم وعادل . ان حكومتي تعى كذلك الجهود الشاقة التى يجرى القيام بها داخل مجموعة عدم الانحياز من أجل التوصل الى صيغة بديلة لنفس العناصر الضرورية التى ينبغى أن يقوم عليها حل الأزمة . ومن المأمول فيه أن هذه الجهود من جانب مجموعة عدم الانحياز سوف تنجح ، وان مشروعا سوف يقدم يمكن ان يحظى بالاهتمام الكبير لهذه الجمعية .

السيد كولاجا (بولندا) (الكلمة بالفرنسية) : منذ أكثر من مائة يوم بالفعل يقوم فى قبرص موقف مؤلم بالنسبة للقبارصة وخطير بالنسبة للسلام والأمن فى منطقة تعانى بالفعل من كثير من التوترات وبالتالى خطير بالنسبة للسلام والأمن الدوليين . ولا يمكن تصور ذلك فى فترة نتفق فيها بأن الانفراج أمر لا غنى عنه سياسيا وأنه يمكن تحقيقه عمليا وانه فى طريقه الى أن يقوم على أساس أنه الاتجاه السائد فى العلاقات الدولية .

ان التدخل الأجنبى فى شؤون قبرص مازال مستمرا ، وان استقلال وسيادة ووحدة أراضى الجمهورية قد انتهك . ان المبادىء النبيلة للأمم المتحدة وأساس العلاقات بين الدول ذاتها قد تعرضت لتجربة صعبة . وان قرارات مجلس الأمن اصبحت متجاهلة . وعلى الصعيد الانسانى فان الضحايا فى الأرواح كبير والتدمير واسع شامل ومشكلة اللاجئين قد أخذت أبعادا مأسوية .

وعلى الصعيد الدولى ، فان القوة قد استخدمت من جديد فى خدمة المصالح الاستراتيجية والسياسية التى لا تعبأ بارادة ومصالح الشعب القبرصى ولا تعبأ أيضا بالأخطار التى يمكن أن يفرضها مثل هذا العمل على السلام والأمن الدوليين . لقد استخدمت القوة ضد بلد غير منحاز ، بلد من مؤسسي حركة عدم الانحياز . وهذا يعد مساسا بحركة عدم الانحياز . وان كلمة الأستاذ مكاريوس رئيس جمهورية قبرص ، أمام الجمعية العامة ، كانت مقنعة فى هذا الصدد . ان مسؤولية أولئك الذين خططوا واثاروا هذا التدخل العسكرى مسؤولية جسيمة ، وتعد جسيمة أيضا مسؤولية دوائر حلف شمال الأطلنطي التي توجه وتضحي بدولة مستقلة وغير منحازة من أجل مصالحها ومن أجل استعداداتها العسكرية فى شرق البحر المتوسط . وتعد جسيمة أيضا مسئولية اولئك الذين يزعمون أنهم يستطيعون تقرير مصير دولة وشعب دون أن يكون شريكا فى ذلك وضد مصالحه .

Digitized by UNOG Library

ان خطورة هذا الموقف تثير قلقا بالغا فى أوساط الرأى العالمى الذى يطالب بوضع حـــد لموقف يتعرض فيه للخطر مصير بلد عضو فى الأمم المتحدة ، ويعرض فيه للخطر أيضا استقلالـــه وسيادته وعدم انحيازه .

فى كلمته التى القاها أمام الجمعية العامة يوم ١٠ تشرين الأول / اكتوبر الماضى ، فـــان السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب العمالى الموحد البولندى ، السيد جريك ، قد حدد موقف بولنـــدا بالطريقة التالية :

" اننا نؤيد أيضا تسوية سلمية للنزاع قبرص، و ذا يتطلب اقرار السيادة والحياد ووحـــدة أراضي هذا البلد . واننا لمقتنعون بأن دعوة مؤتمر دولى تمثيلي فى نطاق الأمم المتحـــدة سوف يخدم جيدا هذا الهدف "

(جلسة ٢٢٦٤ صفحة ٧) .

واننا ياسيدى الرئيس ، بالتالى عارضنا ونعارض كافة محاولات التقسيم لأراضي قبرص ولقـــد نددنا بالتدخل الخارجى فى الشؤون الداخلية لقبرص وبالتدخل العسكرى الذى تعرضت لـــه ، وطلبنا بأن توضع نهاية لها وان تنسحب كافة القوات الأجنبية .

Digitized by UNOG Library

ولقد أكدنا على ضرورة اقامة اطارعالمي مناسب سياسي وقانوني حتى يمكن تأمين هذه الحقوق القبرصية وضمانها وحتى يستطيع القبارصة أنفسهم أن يقيموا البناء السياسى الداخلى لبلادهم وفقا لرغباتهم . اننا ندرك أهمية الجانب الداخلى للموقف فى قبرص ، وهو جانب فى نظرنا ، ينبغى أن تحل مشكلته من قبل القبرصيين أنفسهم ، سواء القبرصيين اليونانيين ، أو الأتراك . واننا لندرك الانعكاسات الدولية لهذا الموقف ، ولهذا السبب فاننا نؤيد الحل السريع والعادل وهو حل لا غنى عنه موضوعيا ، وممكن ذاتيا على أساس احترام حقوق القبارصة وعلى أساس القرارات والاقتراحات التى قدمت بينما كانت الأزمة القبرصية تتطور بكل أسف .

ان المساس بالمبادىء الأساسية للعلاقات الدولية أمر لم يعد من الممكن تركه أكثر من ذلك ولا يمكن ان نترك للأمر الواقع أن يتراكم يوما بعد يوم آخر . ولا يمكن أن نظل مكتوفى الأيدى أمام المشكلات التى تتكدس أمام الشعب القبرصي . ولا يمكن أن نترك المشكلات تتفاقم بما يتنافى مع التطور العام للعلاقات الدولية على أساس الانفراج وعلى أساس التعاون الدولى . ان الجمعية العامة قد عرضت عليها هذه المشكلة ، وعليها أن تعمل وان تعمل بسرعة .

ان قواعد تسوية الأزمةالقبرصية قد حددت فى قرارات مجلس الأمن وهذه القرارات تدعو الى أن يؤمن لقبرص ، الحق الأولي لكافة الدول فى علاقاتها مع الدول الأخرى ، الا وهو الاحترام غير المشروط لسيادتها واستقلالها ولوحدة أراضيها .

ان الأمر يتعلق أيضا بأن تطبق تماما مبادىء ميثاق الأمم المتحدة وكافة الوثائق الأخرى التى تمنع أى تدخل ضد أية دولة أخرى .

ومن ثم لابد أن نؤمن فى المقام الأول وقف التدخل الأجنبى وبصفة خاصة انسحاب كافة القوات الأجنبية .

وفضلا عن ذلك ، والى جانب احترام وتطبيق هذه المبادىء العامة ، وتسوية القضية الأساسية الخاصة بانسحاب القوات الاجنبية ، يجب أن نؤمن الظروف السياسية والقانونية الخارجية من أجل استقلال قبرص .

وفى هذا المجال ، فان تجربة الشهور الثلاثة الأخيرة قد أكدت أن نظام الضمانات الذى ورد فى اتفاقات لندن وزيورخ سنة ١٩٦٠ ، أصبح متخلفا وغير عادل . وليس من الممكن أن يستمر

Digitized by UNOG Library

نظام يزعم انه يعمل على تأمين استقلال دولة فير منحازة فى حين أن دول حلف شمال الأطلنطـــى تحاول النيل منها . وفى هذا الموقف ، فان حلا عادلا ودائما للجوانب الدولية للأزمة القبرصيـــة لايمكن أن يتم الا فى اطار دولى ملائم ، وعلى وجه التحديد فى اطار الأمم المتحدة .

وفى هذا الصدد ، فان الاقتراح السوفييتى بدعوة الى عقد مؤتمر دولى تمثيلى فـــــى نطاق الأمم المتحدة يستحق أكبر قدر من الاهتمام والتأييد . ان الأمم المتحدة بطبيعتها ، تشكل المكان الأكثر ملاءمة لتسوية الجوانب الدولية للأزمة القبرصية . واننا نفكر فى الامكانيات المتاحـــة للأمم المتحدة فى ظل الميثاق وبسبب نظام تمثيل الدول فيها ودور مجلس الأمن واعضائه الدائمين فى مجال صيانة السلام والأمن الدوليين .

ومنذ الأيام الأولى للأزمة الحالية فان مشكلة قبرص ، شكلت مادة لمناقشات وانشغالات الأمـم المتحدة . ومن ثم فعلى هذه المنظمة أن تكون محفلا واطارا لاجراء مفاوضات تقيم الاعتبار للحقائق القائمة ، وهى القضاء على السيطرة السياسية والعسكرية فى عصر مابعد الاستعمار والدور المتزايـد لدول عدم الانحياز سواء باعتبارها دول أو باعتبارها حركة ، والعلاقة الودية الجديدة فى القـوى فى المسرح الدولي ومقتضيات الموقف الحالي فى العالم الذى يتميز بالابتعاد عن استخدام القـوة وبتأكيد جو الانفراج .

وانطلاقا ، من كل هذه الاعتبارات ، فان بولنـدا تؤيد عقد مؤتمر دولى تمثيلي فى نطـاق منظمة الأمم المتحدة من أجل بحث كل الجوانب الدولية للمشكلة وكذلك وضع الضمانات الملائمـــة والفعالة بالنسبة لقبرص .

فى بداية حديثى لاحظت أو قلت أن الحل الملائم والعاجل لمشكلة قبرص يعد ضروريا وممكنا فى رأينا . واننا ندرك تماما وجود القوى التى تتصدى للانفراج وللتطور التعاونى الدولى واننـــا لمقتنعون بأن الانفراج الدولى باعتباره عملية معقولة وايجابية سوف يستمر فى البقاء على أساس أنـــه الاتجاه السائد فى العلاقات الدولية . ومن أجل مصلحة قبرص اذن ، ومن أجل مصلحة طائفتيها ، ومن أجل مصلحة السلام والأمن فى هذه المنطقة وفى العالم ومن أجل مصلحة الوفاق والتعـــاون السلمى الدولى فاننا نؤيد التسوية الفورية والعادلة للمشكلة القبرصية .

Digitized by UNOG Library

السيد / عبد المجيد (مصر) (الكلمة بالعربية) : السيد الرئيس ، مرة أخرى تقف الأمم المتحدة أمام امتحان عسير لكفائتها وقدرتها على القيام بواجبها فى حماية الدول الصغيرة وفى حفظ السلام والأمن الدوليين . مرة أخرى تتعرض دولة عضو فى منظمتنا للحروب ويتعرض شعبها للتشرد وتتصادم حولها دول أخرى ويضيع السلام بين ذلك وذاك .

ولقد تابعت مصر عن قرب تطور الأحداث فى جمهورية قبرص منذ منتصف تموز/ يوليه الماضي ولقد كان من دواعى الأسى والألم أن نرى تلك الجزيرة المسالمة تتحول تدريجيا الى ميدان صراع كانت من أكبر نتائجه تشريد عشرات الألوف من السكان وتعطيل مسيرة التنمية فى دولة أحوج ماتكون الى تكريس كل جهد ووقت ، لاستعادة ما كان لها فى الماضى من عز ورفاهية وموقف ايجابى .

ان مصر فى اهتمامها بقضية قبرص ، انما تصدر عن ايماننا بمبادىء الميثاق وعن مجموعتين من الدوافع والاعتبارات . اعتبارات ذاتية ، مردها الى رصيد الخبرة المصرية العربية من الحروب واثارها ، والاستعمار والتقسيم وتشريد السكان وظاهرة اللاجئين ، واعتبارات موضوعية ترجع الى أهمية قبرص ، السياسية والاستراتيجية لا فقط بالنسبة لمصر والعالم العربى وانما ايضا لأمن منطقة الشرق الأوسط والسلام الدولى . اننا نأتى من بلاد تعرف جيدا كيف تعطل الحروب المفروضة عليها مسيرة النمو الاجتماعى والاقتصادى لشعوبها .

Digitized by UNOG Library

وكيف تكون الحياة السياسية ، تحت نظام التقسيم الجغرافي التحكّمي معقدة وصعبة ، وتعرف أيضا الآثار الوخيمة التي يخلفها الاستعمار من وراءه تركة مثقّلة ومحطّلة ، ثم تعرف أيضا المعانـــاة الانسانية والاقتصادية التي تترتب على وجود اللاجئين ، وفوق ذلك ، فان قبرص بشعبها وسياستها الخارجية وموقعها الاستراتيجي الحسّاس ، تمثّل لنا في الشرق الأوسط وفي مجموعة عدم الانحياز ، ركنا هاما من أركان الأمن والسلام ، وأى مساس بأمن قبرص أو كيانها فيه مساس بأمن الشرق الأوســط وسلامه ، وفيه اضعاف لحركة عدم الانحياز التي شاركت قبرص في تأسيسها والعمل بها ولها ،

وكما قال الرئيس أنور السادات في رسالته التي وجهها الي مؤتمر تأييد كفاح شعب قبـــرص الذى انعقد في القاهرة يوم ٣٠ تموز / يوليو سنة ١٩٧٤ :

" فان هذه الجزيرة لها موقعها الاستراتيجي الحسّاس ، لا بالنسبة للأمة العربيـــة والشرق الأوسط فحسب ، بل بالنسبة للموقف الدولي كله " .

وقال أيضا :

" اننا نذكر بالتقدير والعرفان الاسهام الكبير الذى أسهمت به القيادة الوطنية فـــي قبرص في دعم مبادىء عدم الانحياز وارساء قواعدها ، وتعميق مضمونها وهي السياسة التـــي تكتسب اليوم — في ظل الظروف الدولية الراهنة أهمية مضاعفة " ،

أمام هذه الاعتبارات جميعها ، وانطلاقا من هذه الدوافع ، فان مصر التي تربطها بأطراف النزاع روابط متينة من الصداقة التقليدية والمودّة ، تعيد على الأسماع موقفها الذى سبق أن تضمنته رسالة الرئيس أنور السادات الى الأستاذ مكاريوس يوم ١٨ يوليو ، ثم تضمنه بيان دول عدم الانحيـــاز في ٧ أغسطس ١٩٧٤ ، ثم كلمة السيد وزير الخارجية المصرية بالجمعية العامة . وهذا الموقف هو كما يلي : أولا ، التضامن الكامل مع الشعب القبرصي بطائفتيه اليونانية والتركية وحكومته الشرعيـــة ثانيا ، ضرورة الحفاظ على استقلال جمهورية قبرص وسيادتها ووحدة أراضيها ، ثالثا ، عدم التدخل في شئون قبرص وترك عنصرى الشعب يقرران بحرية ، أسلوب الحياة والحكم فيها ، رابعا ، تأييـــد قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ والاسترشاد به في تسوية الأزمة .

يبقي هناك هدف من أهدافنا ، الي ممثلي الطائفتين القبرصيتين ، أن يتمثلوا في مساعيهـــم للتوصّل الي تسوية لصورة الحياة في بلادهم أثناء الحرب وبعدها ، وان في ذلك — والتجربة تقول —

Digitized by UNOG Library

لأكبر الأثر في تذليل الصعوبات ، والتعجيل براحة الألوف من اللاجئين المشردين ، والجائعين الذين يتطلعون الي يوم تنتهي فيه حياة التوتر والقتال من بلادهم .

ثم نداء الى الأطراف الدولية المعنية لأن تعمل على تيسير سبيل التفاوض أمام ممثلي الجماعتين وأن تتحلى بالحكمة السياسية اللائقة بمكانتها التاريخية والحضارية العظيمة ،

واننا نسجل هنا تقديرنا الكبير لما أعلنه كلّ من وزير خارجية تركيا ، ووزير خارجية اليونان عن الحرص الكامل على سيادة قبرص واستقلالها ووحدة أراضيها ، وعدم اتجاه أيّ منهما الى المساس بتلك السيادة والوحدة بأى صورة من الصور ، ونأمل مرة أخرى في أن يوفرا المناخ المناسب كي يقوم عنصرا الشعب القبرصي في حرية كاملة ، بتقرير أسلوب الحياة في بلادهم .

ودعنا نذكّر بأن مثال قبرص لم يكن ولن يكون الأول ، لدولة يضم شعبها أكثر من عنصر، وتعيش عناصره في وئام كامل في اطار النظام الذى تبلته .

تبقى هناك في أعماق كل محب للسلام أمانة التقدير للدور الذى لعبته ومازالت تقوم به الأمم المتحدة ، باشراف من السكرتير العام ومساعدة زملائه وأعوانه ، وذلك في محاولات لاستعادة السلام وحفظه في هذه الجزيرة ، وفي مساعيهم لجمع ممثلي الطائفتين وتوفير فرص النجاح والأمل أمامهم .

السيد أبادهياى (نيبال) (الكلمة بالانجليزية) : ان قبرص بلد صغير ، ولكنه بلد ذو سيادة وبلد مستقل يتساوى مع الآخرين سواء كانوا كبارا أو صغارا ، له نفس الحقوق وعليه نفس الالتزامات ، مثله مثل أى دولة أخرى ، وهذا أمر أساسي ،

ان قبرص — على الرغم من صغر حجمها — هي بلد له طابعه ، له شخصيته المستقلة ، وله الحق في أن يحافظ على تلك الشخصية ، وهذا أمر أساسي كذلك .

ان سلامة أراضي جزيرة قبرص عنصر ضرورى ، لصيانة وضعها كعضو في مجموعة عدم الانحياز ، ان لها الحق في أن تطالب انهاء تهديد سلامتها وشخصيتها وهذا أمر أساسي كذلك .

ولكن أهم أمر هو أن تحديا قد فرض على الأمم المتحدة نفسها ، ان جهود الأمم المتحدة للتوسّط مع ممثلي الطائفتين داخل قبرص ، بالتعاون مع حكومة قبرص ، وبالتعاون من جانب حكومات اليونان وتركيا والمملكة المتحدة ، وهنا أقتبس من قرار مجلس الأمن ١٨٦ (١٩٦٤) :

Digitized by UNOG Library

" . . . كل ذلك بهدف تطوير حل سلمي والتوصل الي تسوية يتفق عليها لمشكلة قبـرص ، وفقا لميثاق الأمم المتحدة ، آخذين في الاعتبار رفاهية شعب قبرص ككل ، والحفاظ علي السلم والأمن الدولي " .

Digitized by UNOG Library

ولسوء الحظ ، فان الأحداث التي توالت منذ ١٥ تموز / يوليو عام ١٩٧٤ قد هددت جهود الأمم المتحدة وهددت بتدمير أى تفاهم كانت قد أدت اليه جهود الأمم المتحدة بين الطائفتين في قبرص . ان مشكلة النزاع الخطير هذه ، وعلى الرغم من أنها تظهر كأنها نزاع بين الطائفتين في قبرص ، انما تتضمن مسألة أكبر، ألا وهي استقلال قبرص .

ان التدخل في الشؤون الداخلية لقبرص من جانب مصادر أجنبية مختلفة في وقت أو آخر، قد هددت السلام في المنطقة كلها . وقد أتخذ مجلس الأمن قرارا فوريا وله الفضل في ذلك اذ أوقف تصاعد النزاع .

ان التطورات ، أو التدهور في الموقف في قبرص مزعج بدرجة خاصة لنا ، لأننا نشارك قبرص الزمالة كدولة صغيرة وكدولة نامية ودولة غير منحازة .

اننا قد اهتممنا بهذه المشكلة لأنها بالاضافة الى كونها تهدد السلم والأمن الدولي فانها أيضا تتصل بقناعات وفدى وبلدى فيما يتعلق بمبادئ الاستقلال واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول أخرى . هذه المشكلة أيضا تشمل مسألة سلامة أراضى البلدان المختلفة ، صغيرة أو كبيرة ، ومسألة بقاء دولة مستقلة ذات شخصية .

ان بلدى ، كواحدة من دول عدم الانحياز واحدى البلدان التي تؤمن بروح باندونج ، قد احترمت دائما مبادئ الاستقلال ، واحترمت سيادة وسلامة الأراضى ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى . هذه هي مبادئ مفهوم عدم الانحياز . ونحن كبلد صغير ، قد التزمنا دائما بها وايضا بمبادئ الأمم المتحدة ، وأى خرق لهذه المبادئ يقلقنا .

ان وفدى يؤمن تماما بوجهة نظر الأمين العام للأمم المتحدة وهذا نصه : " ان سلامة أراضي قبرص وسيادتها واستقلالها السياسي ، أمور أساسية بشكل بالغ في مشكلة قبرص . وأى تطور يؤثر في هذه العناصر يؤدى الى عواقب خطيرة فيما يتعلق بمسئوليات الأمم المتحدة ازاء قبرص كما حددها مجلس الأمن " .

لقد بدأت المتاعب ، بمحاولة الانقلاب ضد الحكومة الدستورية لقبرص من جانب بعض ضباط الحرس القومي . ان طبيعة الحرس القومي وضباطه قد وضحت في الخطاب الذى وجهه الأسقف مكاريوس ، الى رئيس اليونان وقال فيه :

Digitized by UNOG Library

" نرجو ألا تنسى أن الحرس القومي هو جيش قبرصي ، وليس جيش يوناني . ولذلك ، فينبغي أن يكون تحت تصرف حكومة قبرص . ولكن هذه السيطرة لم تتم حتى الآن ، ولذلك فانني أرجو سحب أولئك الضباط " .

ان هذه المتاعب التي بدأت بتواطؤ المصالح الأجنبية لا يمكن القضاء عليها الا اذا توقفت أشكال التدخل الأجنبي . اننا نذكر موقف مجلس الأمن في قراره رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ ، الذي طلب من بين أشياء أخرى :

" احترام سيادة واستقلال قبرص وسلامة اراضيها ؛

" وطلب انهاء فوريا للتدخل العسكري الأجنبي في جمهورية قبرص . . . .

" وطلب أن تسحب دون تأخير القوات العسكرية الأجنبية في جمهورية قبرص وغيرها من القوات فيما عدا الموجودة وفقا لاتفاقيات دولية وبما في ذلك القوات التي طلب رئيس قبرص، الأسقف مكاريوس سحبها في خطابه في ٢ تموز/يولية ١٩٧٤ " .

ان وفدي يحبذ الاستعادة الكاملة لسيادة قبرص وسلامة أراضيها . اننا نطالب سحب كافة القوات الأجنبية من قبرص ، ونضرب عن ثقتنا الكاملة في الأمين العام للأمم المتحدة ، الذي تعتبر جهوده ذات أهمية بالغة في استعادة الوضع الطبيعي . اننا نحث كافة الأعضاء أن تتعاون مع الأمين العام على أساس قرار مجلس الأمن رقم ٣٥٣ لسنة ١٩٧٤ والقرار رقم ٣٦١ لسنة ١٩٧٤ .

اننا مقتنعون ، أنه لا يمكن فرض حل من جانب قوى أجنبية . ان المشكلة الداخلية بين القبارصة ، سواء كانوا ينتمون الي طائفة أو أخرى ، هذا الحل للمشكلة لابد أن ينبع من الداخل لابد أن يقرروا ، أى شكل من أشكال الحكومات يناسبهم بدرجة أفضل ويتخذوا قرارا حول كيفية ادارة منطقة ما . وفي هذا الصدد ، فان مكتب الأمين العام يستطيع أن يلعب دورا بناءا بدرجة أكبر من أى دولة . وبطبيعة الحال ، فانه من الضروري كي تنجح جهود الأمين العام ، أن يقدّم الدعم من جانب ليس فقط الأعضاء الدائمين لمجلس الأمن ، ولكن من كافة الأطراف في الأزمة الحالية.

اننا سوف نؤيد أى اقتراح في الجمعية العامة يوجه لاحترام سيادة قبرص وسلامة أراضيها .

ولتحقيق هذا الهدف ، فان المطلب الأساسي من وجهة نظر وفدي ، هو الانسحاب الكامل لكافة القوى الأجنبية والأفراد العسكريين بأى شكل .

Digitized by UNOG Library

اننا نعتقد أنه من أجل حل المشكلة ، فان دور الأمين العام لابد أن يقوى وأن قوة حفظ السلام في قبرص لابد أن تقوى من أجل الحفاظ على السلام في قبرص .

البند ٨٤

تمويل قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة وقوة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فض الاشتباك : تقرير اللجنة الخامسة (A/ 9825) .

الرئيس : (الكلمة بالفرنسية) : سوف نبحث الجزء الأول من تقرير اللجنه الخامسةوالمتعلق بالبند ٨٤ من جدول الأعمال وعنوانه ، تمويل قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فض الاشتباك .

تدم السيد عثمان (مصر) مقرر اللجنة الخامسة ، تقرير اللجنه (A/9825) .

ثم قال السيد عثمان (مصر) : مقرر اللجنة الخامسة :(الكلمة بالانجليزية) يشرفني أن أتدم الى الجمعية العامة القسم الاول من تقرير اللجنة الخامسة (A/9825) المتعلق بالبند ٨٤ من جدول الأعمال وهو " تمويل قوة الطوارىء التابعة للأمم المتحدة ، وقوة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فض الاشتباك " .

ان الفترة الثامنه من التقرير ، جاء بها أن الجمعية العامه قد طلب اليها أن تعتمد القرار الذى اتخذته اللجنة الخامسة صباح اليوم . وتوصي هذه الفقرة الجمعية العامة بأن تخول للأمين العام تخصيص المصروفات التي لا تتجاوز خمسة ملايين من الدولارات في ميزانية قوات الطوارىء التابعة للأمم المتحدة مضافا اليها قوات مراقبة فض الاشتباك وذلك بالنسبة للفترة من أول تشرين الثاني / نوفمبر سنة ١٩٧٤ حتى ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر سنة ١٩٧٤ .

وأود أن أوضح ، أن التعليقات والتحفظات والملاحظات ، التى أعرب عنها الوفود فى اللجنة الخامسة ، وكذا التحفظات التى قدمت فى شرح التصويت موجودة فى المحضر الموجزللاجتماع رقم ١٦٥٤ للجنة الخامسة .

Digitized by UNOG Library

وانني أرجو أن يتقبل السادة الأعضاء تقرير اللجنة الخامسة ويوافقوا عليه .

طبقا لنص المادة ٦٦ من النظام الداخلي تقرر عدم مناقشة تقرير اللجنة الخامسة .

Digitized by UNOG Library

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : اذن تقرر الأمر على هذا النحو ومن ثم فانني سادعو طالبي الكلمة لشرح تصويتهم قبل اخذ الرأى على مشروع القرار الذى أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة الثامنة من التقرير (A/9825).

السيد بن خايال (الجمهورية العربية الليبية) : السيد الرئيس لقد طلبت الكلمة كي أشرح تصويت وفدى بخصوص مشروع القرار الذى يتضمنه تقرير اللجنة الخامسة في الوثيقة (A/9825) والمعروض علينا الآن.

ان وفد بلادى سيصوت ضد مشروع القرار وهذا ناتج عن أن القرار كان مبنيا على قرار الجمعية العامة رقم ٣١٠١ خلال الدورة الثامنة والعشرين والذى صوتت الجمهورية العربية الليبية ضده. وذلك تأسيسا على أن انشاء هذه القوات ووجودها انما كان القصد منه الحيلولة دون الجماهير العربية وتحقيق أهدافها وأنها أضحت وسيلة لحماية المعتدى وتكريس اعتدائه.

وطالما أن موقف بلادى لم يتغير من الموضوع ككل. ولا أرى داعيا لتكرار ماسبق وأن ذكرناه سواء خلال الدورة الماضية أو خلال مناقشة اللجنة الخامسة لمشروع القرار هذا اليوم.

فان وفدى يود أن يسجل رسميا بأن الجمهورية العربية الليبية لا تعتبر نفسها ملزمة بأية نتائج سواء أكانت مالية أو غيرها ناتجة عن تطبيق هذا القرار.

السيد كيتي (كينيا) (الكلمة بالانجليزية) : ان وفدى يود تفسير تصويته قبل تصويت الجمعية العامة على تقرير اللجنة الخامسة الذى وزعتوا علينا والذى قدم منذ لحظات من قبل المقرر.

ان وفدى لم يشارك في التصويت حينما صوت على هذا التقرير في اللجنة الخامسة ولقد شرحنا خلال المناقشات في اللجنة الخامسة اننا نشعر بصعوبات فنية لم تمكننا من المشاركة في التصويت في هذه اللجنة على هذا القرار.

ومن بين هذه الصعوبات هي أن مشروع القرار الذى اوصت به اللجنة الخامسة تخويل الأمين العام الالتزامات بالنفقات وليس بتخصيص الاعتمادات. واننا نعتقد أنه في الأمم المتحدة كما هو الحال في أى منظمة اخرى حين يتعلق الأمر بصرف اموال معينه، فانه لا يمكن توزيع النفقات ولكن توزيع الاعتمادات. ولهذا السبب فان وفدى يقترح ان تتاح الفرصة للأمين العام

Digitized by UNOG Library

لأن يلتزم بهذه النفقات ولكن علينا أن ننتظر حتى يقدم تقريره العام لتوزيع هذه المصروفـــات أو لتوزيع هذه الأموال ، وحينما نبحث تقريره الرئيسي نخوله بعد ذلك تخصيص الاعتمادات الـــتي سوف توزع بين الدول الأعضاء بطريقة ملائمة.

والمشكلة الفنية الثانية هي : أن هذه التوصية لم ترد بها اسماء بعض الدول الأعضاء لأنهم لم يضمنوا في القرار الذى بنيت عليه التوصية، أذكر منها بنغلاديش وغينيا بيساو وغرينادا التي لـم تكن أعضاء في الأمم المتحدة قبل صدور هذا القرار واننا لا نعرف بالضبط ما هو وضع هذه الـــدول الثلاثة ومن ثم فانه من السابق لأوانه أن نوافق على جدول توزيع لهذه المبالغ لأننا لا نعرف بالضبط وضع هذه الدول.

ونظرا لكل هذه الصعوبات التي صادفناها فان كينيا ترى أن مسألة الابقاء على قوة حفـــظ السلام وتخصيص نفقات لها مشكلة هامة للغاية ونحتفظ بحقنا في أن نشارك مشاركة تامة في هـــذا الموضوع عندما يقدم التقرير العام للأمين العام وحينما يكون قد حدد فيه توزيع الأرصدة التي سوف تحدد في هذا الصدد وبعد أن يأخذ في الاعتبار وضع الدول الثلاثة التي أشرت اليها . كما أننا نعرف أن قواعد التوزيع ينبغي أن تأخذ في الاعتبار وضع البلاد الأقل تقدما والبلاد الآخذة فـــي التقدم ونعرف جميعا الصعوبات التي تواجهها هذه البلاد الأخيرة.

Digitized by UNOG Library

السيد المصري (سوريا) : ان وفد بلادي يود أن يفسر تصويته على مشروع القرار الذي تضمنه تقرير اللجنة الخامسة الوثيقة رقم (A/9825) بأن طريقة توزيع نفقات قوة الطوارئ على الدول الأعضاء لم يكن عادلا . لأنه أهمل مبدأ هاما ، ذلك هو مبدأ التمييز بين المعتدي والمعتدى عليه ، اذ لا يجوز وضع المعتدي والضحية على مستوى واحد وتبعا لذلك ، فانه لمناف للمنطق والعدل أن تحمل بلادي نفقة هي نتيجة عدوان اسرائيلي عليها ، ولهذا فان وفد بلادي سيصوت ضد مشروع هذا القرار ويحتفظ بحقه في التحدث مفصلا في البند (٨٤) لدى مناقشته في الشهر القادم .

السيد زهاوي (العراق) (الكلمة بالانجليزية) : ان العراق قد اهتم دائما بالقرارات الخاصة بقوة حفظ السلام في الشرق الأوسط ، وحينما قام مجلس الأمن بتحديد مهمة قوات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط ، فان وفدي لم يشترك في التصويت على هذا القرار ، وان كانت تهتم به ، كما انه لم يشترك في التصويت على هذا القرار ايضا خاصة وأنه لم يشترك في التصويت على القرارات الأخرى ، رغم اهتمامنا بها .

السيد كوما (ألبانيا (الكلمة بالانجليزية) : اليوم ، وخلال مناقشة مشروع القرار في اللجنة الخامسة ، فان ألبانيا وقفت ضد مشروع هذا القرار المتضمن في الوثيقة (A/C.5/L.1183) ، ولقد فسرنا اسباب تصويتنا فيما يتعلق بقوة الطوارئ ، وان موقف ألبانيا فيما يتعلق بالاسهامات معروف أيضا ، اننا قد أوضحنا هذا الموقف من قبل في مرات عديدة ، ومرة جديدة بعد ظهر اليوم نصوت ضد مشروع القرار وضد الاعتمادات المخصصة لقوات الطوارئ ، وضد تخويل الأمين العام بأن يخصص النفقات بالنسبة لشهر تشرين الثاني / نوفمبر .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : والآن سوف نتخذ قرارا بالنسبة لمشروع القرار التي أوصت به اللجنة الخامسة في الفقرة الثامنة من تقريرها (A/9825) .

ووفق على مشروع القرار بموافقة ٢٧ صوتا ضد ثلاثة أصوات وامتناع اثنين عن التصويت قرار رقم ٣٢١١ (د - ٢٩) .

الرئيس : والآن سوف أعطي الكلمة للوفود التي تود أن تعبر عن رغبتها في تعليل تصويتها بعد اجراء التصويت .

Digitized by UNOG Library

السيد سافرونتشوك (اتحاد الجمهورية الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : على أثر القرار الذى اتخذته الجمعية العامة توا . وهو القرار الذى يدعو الأمين العام خلال شهر من أول تشرين الثاني /نوفمبر حتى ٣٠ تشرين الثاني /نوفمبر من هذا العام لأن يخصص اعتمادات النفقات الخاصة بقوة طوارئ الأمم المتحدة في الشرق الأدنى بما في ذلك قوات الأمم المتحدة المكلفة بفض الاشتباك بمعدل ٥ مليون دولار ، فان وفد الاتحاد السوفييتي يرى أنه من الضرورى أن يسترعى اهتمام الجمعية العامة الى القرار الذى اتخذ يوم ٢٣ تشرين الأول /اكتوبر من هذا العام من قبل مجلس الأمن وهو القرار ٣٦٢ لسنة ١٩٧٤ ، ان هذا القرار ينص - بالنسبة لنفقات قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط - ينص على مراعاة الاقتصاد في نفقات قوات الطوارئ الدولية في الشرق الأوسط .

Digitized by UNOG Library

ان هذا القرار ينص بالنسبة لنفقات قوات الطوارئ الدولية للشرق الأوسط ، على مراعاة الاقتصاد . وان هذا القرار الصادر عن مجلس الأمن يرغم أمانة الأمم المتحدة وقيادة قوة الطوارئ الدولية وقوات الأمم المتحدة المكلفة بفض الاشتباك باحترام روح الاقتصاد بأقصى حد في نفقاتها . ولا بد أن يقام الاعتبار للامكانيات المخصصة لهذا الغرض . وفي المقام الأول ، لا بد أن يؤخذ في الاعتبار نتائج العدوان التي قامت به اسرائيل ضد البلاد العربية. وثانيا ، ان هذه النفقات ينبغي أن تشارك فيها جميع أعضاء الأمم المتحدة. وهذه المبالغ مبالغ تدفعها الشعوب، ومن ثم لا بد من دفع هذه المبالغ وانفاقها بصورة اقتصادية لاقصى حد ممكن . وهذا ما كانت هناك مطالبة به في قرار مجلس الأمن الذى اشرت اليه آنفا .

ويبدو من الضرورى بالنسبة لنا أن نؤكد على هذه الحقيقة وأن نسترعي اهتمام الجمعية العامة وأمانة الأمم المتحدة وقيادة قوات الطوارئ الدولية التابعة للأمم المتحدة في الشرق الأدنى حول هذا القرار الصادر عن مجلس الأمن .

السيد ارمان (اليمن الديمقراطية) : اود التعليق على الوثيقة (A/9825) الخاصة بتمويل قوة الطوارئ الدولية، وقوة الأمم المتحدة المكلفة بمراقبة فض الاشتباك .

ان وفد اليمن الديمقراطية قد أعرب عن موقفه اليوم في اللجنة الخامسة، كذلك في العام الماضي عندما نوقش هذا الموضوع في اللجنة الخامسة . اننا لم نشترك في التصويت في العام الماضي ، ولم نشترك فيه هذا العام أيضا ، انطلاقا من رفضنا لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧ . وبالرغم من ذلك فقد دفعت اليمن الديمقراطية الحصة المقررة عليها .

نظام العمل :

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : قبل أن أرفع الجلسة أود أن أعلن أن هناك احتمال في أن الجمعية العامة ستتمكن من استئناف بحث البند (١٠٨) من جدول الأعمال وعنوانه " قضية فلسطين " يوم الاربعاء ١٣ تشرين الثاني /نوفمبر وليس خلال الاسبوع الذى يبدأ ٤ تشرين الثاني / نوفمبر كما أعلن من قبل . ومن ثم فان يوم الأربعاء ١٣ نوفمبر/تشرين الثاني سوف تبدأ المداولات حول البند (١٠٨) من جدول الاعمال وعنوانه " قضية فلسطين".

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥ .

Digitized by UNOG Library